عدن في رحاب النهضة الحديثة

السياحة.. صناعة الحاضر

الشواطئ والمتنفسات الطبيعية مناطق جذب سياحية في عدن

عدد الفنادق في المدينة أكثر من (١١٠) فنادق بطاقة إيوائية تصل إلى (٥٢٤٠) سريراً وعدد المطاعم السياحية بلغت (٢٠) مطعماً بمستويات مختلفة

إعداد / مركز المعلومات

إن نجاح صناعة السياحة في أي بلد يعتمد على تضافر وتكامل شروط ومتطلبات عديدة ، تبدأ بالتخطيط الصحيح إلى الترويج السياحي الجيد ، إلى تنمية وتطوير وإبراز كل الموروث الثقافي والحضاري للشعب وصولاً إلى المنشآت السياحية التي تتوافر فيها كل خروف وشروط الراحة والخدمة الجيدة .

وبلادنا تزخر بإمكانيات سياحية متنوعة من حيث المناخ المتعدد والمواقع الأثرية التاريخية والشريط الساحلي الطويل ، ولا شك أن محافظة عدن تتمتع بالكثير من المقومات والامكانيات الاستثمارية في شتى المجالات الصناعية والسياحية والملاحية ، وتتميز عدن بامكانياتها السياحية والترفيهية المتمثلة في مياه الخلجان التي تجذب إليها العديد من الأنشطة الرياضية والترفيهية إضافة إلى سياحة المؤتمرات ورجال الأعمال ، وهذه تحتاج إلى خدمات إيوائية وترفيهية يتمتع بها السائحون القادمون من الخارج أو المحليون .

ويعتمد النشاط الاستثماري في محافظة عدن على مقومات مختلفة من أهمها الأراضي ، وقد تم على هذا الأساس صرف الكثير من المواقع السياحية منذ عام ١٩٩٠م لتفعيل هذا النشاط وتطويره .

في بداية الثمانينات قامت الدولة بإنشاء المرافق السياحية الآتية لتضاف إلى المرافق القائمة :

١ - فندق عدن (٥ نجوم) .
٢ - فندق الساحل الذهبي (٣نجوم) .
٣ - مجمع الشاليهات (نجمتان) .
٤ - منتازة نشوان .
٥ - وكالة اليمن السياحية .

وبذلك فإن عدد الفنادق القائمة قبل الوحدة بلغت عشرة فنادق بطاقة إيوائية (٦٨٤) غرفة و(١٠٧١) سريراً .

وبعد تحقيق الوحدة اليمنية المباركة بدأت الدولة تنظر إلى مسألة تنشيط السياحة على مستوى اليمن عموماً وبالذات في محافظة عدن .

وكان لابد من إعادة النظر في قضية المنشآت السياحية المؤممة حيث صدر القرار رقم (١٠) لعام ١٩٩٢م بشأن إعادة تلك المنشآت إلى مالكيها الوطنيين وتعويض الملاك من غير اليمنيين .

النشاط الاستثماري السياحي (١٩٩٠- ٢٠٠٥م)

محافظة عدن تحتل مكانة مهمة بالنسبة إلى النشاط الاستثماري السياحي لما لذلك من مردود مالي وتشغيل أياد عاملة يجعلها من المناطق التي يجب الحفاظ على منشآتها السياحية وتطويرها وكذا الأراضي والمواقع ذات الجذب السياحي وخصوصاً شواطئها المختلفة التي تعتبر السبب الرئيس لتطوير أي نشاط سياحي فيها .

وإضافة إلى المقومات والامكانيات التي يتمتع بها اليمن هناك عامل آخر ومهم أهتمت به الدولة وهو وجود إطار قانوني يشجع القطاع الخاص للاستثمار في قطاع السياحة .

وبعد إعادة تحقيق الوحدة اليمنية صدر القانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٩١م الذي وفر الضمانات والتسهيلات والامتيازات والحوافز الضريبية الكثيرة ، ويعتبر من أفضل القوانين عند مقارنته بقوانين الاستثمار في دول عديدة من حيث التسهيلات والامتيازات التي يقدمها للمستثمر .

ولما يمثله الاستثمار من أهمية للبلاد فقد حظى بإهتمام ومتابعة فخامة الأخ / رئيس الجمهورية شخصياً ، وتم إجراء التعديلات على القانون لأكثر من مرة لإعطاء المزيد من التسهيلات بموجب القرار الجمهوري رقم (١٤) لسنة ١٩٩٥م والقرار الجمهورية رقم (٢٩) لسنة ١٩٩٧م كما صدر قانون رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٢م الذي يعتبر من أفضل القوانين في المنطقة .

وإدراكاً من الدولة بأهمية ما تتمتع به محافظة عدن من وجود أراض شاسعة تملكها الدولة فقد عملت على صرف العديد من المواقع السياحية منذ عام ١٩٩٠م ، وقد تم تنفيذ العديد من المشاريع وفقاً لذلك حيث يُلاحظ من الكشف المرفق أن المشاريع السياحية الإيوائية المنفذة خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٤م قد بلغت (١١٠) فنادق بطاقة إيوائية تصل إلى (٥٢٤٠) سريراً بمختلف درجاتها ، أما المطاعم السياحية فقد بلغت (٢٠) مطعماً بمستويات مختلفة .

وقبل الوحدة كانت في عدن وكالة سياحية واحدة مملوكة للدولة أما بعد الوحدة فقد أرتفعت عدد الوكالات السياحية إلى (٩١) وكالة في محافظة عدن وحدها .

وخلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٤م وبمناسبات أعياد الثورة اليمنية تم إفتتاح (٤٤) فندقاً بلغت كلفتها الاستثمارية (٩,٢٢٣,٠٠٠,٠٠٠) ريال (٤٩,٨٥٤,٠٥٤ دولاراً) .

المشاريع الاستثمارية السياحية قيد التنفيذ :

بلغت المشاريع الاستثمارية السياحية قيد التنفيذ في محافظة عدن (١٦) مشروعاً بتكلفة بلغت (٢٨,٤١٤,٠٠٠,٠٠٠) ريال (١٥٣,٥٨٩,١٩٠ دولاراً).

كشف تفصيلي بعدد الفنادق

- فنادق خمس نجوم ٣ .
- فنادق أربع نجوم ٣ .
- فنادق ثلاث نجوم ١٦ .
- فنادق نجمتين ٤٠ .
- فنادق نجمة واحدة ٢٩ .
- فنادق غير مصنفة ١٤ .

عدن تحتل مكانة مهمة للنشاط الاستثماري السياحي